انعكاسات عملية التحول للدفع الالكتروني على السياسة النقدية وكيفية استجابة المصارف المركزية

Implications of the electronic payment transformation process on monetary policy and how central banks respond

د. إسحق احمد محمد عيسى*

*استاذ الاقتصاد المساعد في جامعة الضعين كلية الاقتصاد والدراسات التنموية

المستخلص

تتناول الورقة تأثير التحول إلى النقود الالكترونية على الاقتصاد السوداني وتهدف الورقة إلى التعرف على مفهوم السياسة النقدية والنقود الالكترونية كما تهدف إلى التعرف على اهم المراحل التى يتم حولها نقل النقود الالكترونية. تستخدم الورقة كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي للتعرف على التطور التاريخي للنقود الالكترونية والكتلة النقدية، كما تستخدم الورقة المنهج التحليلي للتعرف على اهم المراحل التى مرت بها عملية التحول إلى النقود الالكترونية ومدى تاثيرها على الاقتصاد. توصلت الورقة إلى الكثير من النتائج ومن اهمها الكتلة النقدية في أي مجتمع هي نتاج تطوره الاقتصادي والنقدي ، استطاع العنصر التكنولوجي بفعل العولمة ومنجزات الثورة المعلوماتية إحداث تغيرات جذرية في الاقتصاد العالمي بمختلف قطاعاته ونشاطاته . خرجت الورقة بمجموعة من التوصيات من اهمها ، تحليل الكتلة النقدية ودراستها باستخدام مقاييس تتناسب مع الأوضاع النقدية السائدة في كل دولة ، لابد من توفر مجموعة من الشروط والمقومات الأساسية التقنية، التشريعية، الاجتماعية الثقافية تشكل فيما بينها حلقة متكاملة للانتقال بمنظومة العمل المصرفي من شكلها التقليدي إلى شكلها الالكتروني بما يتناسب واحتياجات التجارة الالكترونية.

الكلمات المفتاحية: السياسات النقدية، النقود الالكترونية، الدفع الالكتروني، المصارف المركزية

Abstract

The paper deals with the impact of the shift to electronic money on the Sudanese economy. The paper aims to identify the concept of monetary policy and electronic money. It also aims to identify the most important stages around which electronic money is transferred. The paper uses both the historical approach and the descriptive approach to identify the historical development of electronic money and the monetary mass. The paper also uses the analytical approach to identify the most important stages of the transition to electronic money and its impact on the economy. The paper reached a lot of results, the most important of which is the monetary mass in any society that is the product of its economic and monetary development. The technological element was able, due to globalization and the achievements of the information revolution, to bring about radical changes in the global economy in its various sectors and activities. The paper came out with a set of recommendations, the most important of which is the analysis of the monetary mass and its study using standards commensurate

with the prevailing monetary conditions in each country. Its electronic form commensurate with the needs of electronic commerce.
Keywords: Payment, E-Payment, Economic, Banking Policy

المحور الاول

الاطار المنهجي للدراسة

المقدمة

أدت التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى حدوث تغيرات هامة في آليات عمل الاقتصاد على الصعيد الوطني والدولي على حد سواء، من أهمها زيادة كبيرة في حركة رؤوس الأموال، انخفاض في تكاليف انجاز المعاملات، زيادة في سرعة التكامل الاقتصادي العالمي، الحصول على المعلومات بطريقة دائمة وبسرعة كبيرة، إنشاء آليات جديدة للدفع، جميع هذه التطورات يمكن تلخيصها ضمن مفهوم الاقتصاد الجديد أو الاقتصاد الرقمي، الحكومة الالكترونية، الاقتصاد الالكتروني، ولعل أبرز صور هذا الاقتصاد الجديد ظهرت ضمن القطاع المصرفي الذي تمكن من الاستفادة من أحدث منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية و إحداث نقلة نوعية أثرت بدورها على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

الصيرفة الالكترونية، النقود الالكترونية، وسائل الدفع المصرفي الالكتروني، المال الالكتروني، النقد الافتراضي ، البطاقات الذكية الالكترونية، الصيرفة الالكترونية اللاسلكية، التجارة الإلكترونية ، جميع هذه المصطلحات تشترك في عنصر رئيسي واحد هو E الإلكترون، مهما اختلفت هذه التسميات تصب في معنى واحد هو استخدام الوسائل الالكترونية وتسخير عنصر التكنولوجيا والاتصالات E لتنفيذ وتقديم كافة الخدمات المصرفية التقليدية والحديثة بأقصى سرعة و بأقل تكلفة ممكنة، أي جميعها تشير إلى كيفية اجراء الأعمال المصرفية و المدفوعات النقدية باستخدام الوسائل الالكترونية، مع العلم أن هذه المصطلحات ليست جديدة ولكن الاهتمام المفاجئ بها خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

إن موت النقود التقليدية سيعقبه تغيرات عميقة في الهيكل الاقتصادي الدولي فالنقد الإلكتروني واقع راهن ومستقبل مؤكد، النقد الالكتروني يعني عملياً وجود جهات أخرى غير المصارف المركزية تخلق النقود، مما سيؤثر في قدرة السلطات النقدية في المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي، ويضعف قدرتها في السيطرة على حجم السيولة وسرعة دوران النقود و معدلات التضخم.

مشكلة الدراسة

تناقش الدراسة مدى تأثير التحول إلى النقود الالكترونية على الاقتصاد ومدى نجاح الدول في تلك العملية ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية :

1/ ما هي اهم مراحل التحول إلى النقود الالكترونية

2/ ما مدى تأثير التحول إلى النقود الالكترونية على الاقتصاد

3/ إلى أي مدى نجحت دول العالم الثالث للتحول إلى النقود الالكترونية

فرضيات الدراسة

1/ تعتبر كلا من اهم عوامل التحول إلى النقود الالكترونية

–التغير في السياسة النقدية

–انشاء بنية تحتية

2/ يؤثر التحول إلى النقود الالكترونية ايجاباً على الاقتصاد وذلك من خلال احداث المرونة الاقتصادية وسهولة التبادل النقدي .

3/ حققت دول العالم الثالث نجاحاً محدوداً في عملية التحول إلى النقود الالكترونية وبسبب عدم جاهزية البنية التحتية بالإضافة إلى عدم ثبات السياسة النقدية .

اهداف الدراسة

1/ تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم السياسة النقدية والنقود الالكترونية

2/ التعرف على اهم المراحل التى يتم حولها نقل النقود الالكترونية

3/ كذلك تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير تحول النقود الالكترونية على الاقتصاد

اهمية الدراسة

–تنبع اهمية الدراسة من اهمية التحول إلى النقود الالكترونية وما تحدثة من تطور في الاقتصاد .

–كما تاتي اهمية الدراسة من امكانية النقود الالكترونية للتحول إلى الاقتصاد العالمي .

– وكذلك تاخذ الدراسة اهميتها من تناولها لادوات السياسة النقدية .

منهج الدراسة

تستخدم الدراسة كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي للتعرف على التطور التاريخي للنقود الالكترونية والكتلة النقدية ، كما تستخدم الورقة المنهج التحليلي للتعرف على اهم المراحل التى مرت بها عملية التحول إلى النقود الالكترونية ومدى تاثيرها على الاقتصاد .

حدود الدراسة

تعتبر الفترة من 2000–2020 الحدود الزمانية للورقة بينما تعتبر جمهورية السودان الحدود المكانية للدراسة .

المحور الثاني

إدارة السياسة النقدية في ظل انتشار النقد الالكتروني

تتوقف أثار النقود الالكترونية على فعالية السياسة النقدية على مدى انتشار هذه النقود وتطور استخدامها، فكلما كان النقد الالكتروني يشكل نسبة كبيرة من حجم المعروض النقدي الاجمالي كلما كان تأثيره فعالاً على السياسة النقدية والعكس صحيح.

أولا : الإدارة الكمية للسياسة النقدية الكترونيآ:

باستخدام الوسائل الكمية التي تستهدف التأثير في حجم وكمية الائتمان ولكن هنا ليس بالصورة التقليدية وانما بالصورة الالكترونية باستخدام وسائل الدفع النقدي الالكتروني اذا ما توفرت مقومات العمل المصرفي الالكتروني.

1/ نسبة الاحتياطي الالزامي :في ظل النظام الالكتروني الاحتياطي الالزامي يكون في صورة نقود الكترونية وبطاقات ائتمان الكترونية وهذا يعطي المصرف المركزي المزيد من التكيف والحرية في تقييد حجم الائتمان زيادة أو نقصان حسب الحالة الاقتصادية السائدة أكثر مما هو عليه الحال في النظام المصرفي التقليدي ويكون ذلك عبر الشبكة المصرفية المحلية أو عبر شبكة الاتصال الدولية [1] .

2/ **سعر الخصم** :إذا رغب المصرف المركزي التوسع في حجم الائتمان وزيادة المعروض النقدي فإنه يقوم بإعلان سعر خصم منخفض على الشبكة و تقوم المصارف التجارية بخصم أو ا رقها التجارية والحصول على كميات اضافية من النقود ويصبح بمقدرتها منح المزيد من النقود الائتمانية مثل بطاقات الائتمان، ويحدث العكس عند الرغبة في تقييد حجم الائتمان بإعلان سعر خصم مرتفع، إن استخدام المصرف المركزي لهذه الوسيلة بالصورة الالكترونية يكون أيسر وأسهل من الصورة التقليدية[2] .

2–**عمليات السوق المفتوحة** :يمكن للمصرف المركزي أن يقوم بعمليات السوق المفتوحة في ظل نظام الدفع المصرفي الالكتروني باستخدام بروتوكول الحركات المالية الآمنة برنامج طورته مجموعة من الشركات المالية العالمية الرائدة من خلال حقن الاقتصاد بكميات نقدية واحداث عمليات شراء للاوراق المالية المختلفة ودفع ثمنها في صورة نقود حاضرة أو بمنح ائتمان الكتروني للعميل يقيد في الجانب الدائن للبنك، ويحدث العكس تماماً عندما يرغب المصرف المركزي تقييد حجم الائتمان والسيولة النقدية من خلال الجهاز المصرفي الالكتروني[3] .

تتجه العديد من الدول الصناعية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية نحو التوسع في استخدام النقود الالكترونية وادارة السياسة النقدية الكترونياً كونها أكثر سرعة وكفاءة من الوسائل التقليدية وتصل لقاعدة

[1] - محمد عبد العزيز عجمية،بحي تادرس قرصية،**النقود والمصارف والتجاري الخارجية**،مطبعة الاسكندرية،100 ص 233

[2] -زكي شافع،محمد،**مقدمة في النقود و المصارف**،دار النهضة العربية،القاهرة، 101 ،ص20

[3] - جمال مجاهد،شيماء،**التأثير المتبادل بين الأعمال المصرفية الالكترونية والسياسة النقدية والتجاري الالكترونية**،كلية الحقوق،جامعة المنصورة، 1007 ،ص21

أوسع من العملاء داخلياً وخارجياً، وبالتالي يمكن للتوازن النقدي أن يتحقق بسرعة ولكن تلك الإدارة ستكون محدودة الفعالية في الدول النامية لافتقارها لمعظم متطلباتها.

ثانيآ :الإدارة النوعية للسياسة النقدية الكترونيآ:

هذا النوع من الإدارة يعنى التأثير على الائتمان المتجه لنوع معين من القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية، والمفاضلة بينها حسب مدى أهميتها للمجتمع، بالعمل على تشجيع بعض تلك الأنشطة أو الحد من بعضها، وهذا النوع من الإدارة يكثر الحاجة إليها خاصة في ظل التوجه لاقتصاديات السوق، ويتم العمل بتلك الإدارة عن طريق التحكم في تكلفة الحصول على الائتمان بالنسبة لتلك الأنشطة وحجم القروض وأصولها وذلك عن طريق أربعة وسائل :

1/ التميز في أسعار الفائدة.

2/ التميز من حيث آجال القروض.

3/ التميز في نوع الضمانات المطلوب تقديمها للقروض.

4/ تحديد حجم القروض.

هذه الإدارة تتم عبر شبكة الإنترنت بطريقة تشبه طريقة الاعتمادات المستندية، حيث يقوم العميل بتقديم المستندات التى تبين نوع المشروع الذى يرغب في الاقتراض من أجله لينظر البنك في أمر مشروعه ويتحكم بالوسائل السابقة.

ثالثآ : إدارة السياسة النقدية الكترونيا باستخدام الأدوات الأخرى:

قد يلجأ البنك المركزي إلى الحث و الإقناع الأدبي، وذلك عن طريق الاجتماع بالبنوك التجارية وغيرها، مثل بنوك الاستثمار والأعمال ومحاولة شرح متطلبات المرحلة الاقتصادية التي تمر بها الدولة ونوع السياسة النقدية والائتمانية الواجب إتباعها وقد يكون ذلك عبر شبكة الإنترنت .

مدى التفاعل بين التحول للدفع الالكتروني وتحقيق أهداف السياسة النقدية:

لقد رافق ظاهرة العولمة التوسع في استخدام بطاقات الائتمان و النقود الالكترونية في سداد المدفوعات و اجراء التسويات الدولية دون المرور بالمصارف المركزية ولكن هذا لا يحدث إلا في اقتصاد يعتمد في أغلب تعاملاته الاقتصادية على النقد الالكتروني ووسائل الدفع المصرفي الالكتروني(السويد مثلا) ، وقد أثار هذا الموضوع اهتمام السلطات النقدية المسؤولة على النطاقين المحلي والدولي بشأن انعكاس انتشار النقد الالكتروني على دور المصرف المركزي في ادارة السياسة النقدية، حيث يمكن أن نميز بين ثلاث مواقف تتراوح بين المبالغة في تلك الانعكاسات و نفيها نفياً تاماً أو النظر إليها باعتدال:

أولا : انتشار استخدام النقود الالكترونية يؤثر بشكل ايجابي على فعالية السياسة النقدية:

يعتبر أصحاب هذا الراي من أنصار الاقتصادي W.NISKANEN حلول النقود الالكترونية محل النقود الورقية يزيد من فاعلية السياسة النقدية نتيجة تقلب مضاعف النقود الناتج عن التغيرات في الطلب العام على النقود القانونية المصدرة من قبل المصرف المركزي، حيث إن تزايد النقود الالكترونية وتطور استخدامها خاصة البطاقات الالكترونية مختزنة القيمة يؤدي إلى انخفاض جوهري في الطلب على العملة الورقية بالشكل الذي يجعل ادارة السياسة النقدية تتم بشكل أفضل نتيجة التحكم في الاصدار النقدي الذي يعتبر الوظيفة الجوهرية للمصرف المركزي.

ثانيا : عدم وجود أي تأثير للنقود الالكترونية على فعالية السياسة النقدية:

من أنصار هذا الاتجاه الاقتصادي الأمريكي B.ELY حيث يرى أن الأثر الوحيدة لانتشار النقود الالكترونية يتمثل في خسارة الدولة لايراداتها الناتجة عن احتكار صك العملة، ويدعم هذا الراي بحجتين **الأولى** أن الحجم المتوقع لسوق البطاقات الالكترونية لن يزيد عن بلايين دولار أمريكي وأن الدخل النجم عنها مقدار خسارة الحكومة يكون في حدود 600 مليون دولار أمريكي في هذه الحالة لن يكون هناك أي تأثير على الطلب على العملة، **الثانية**، انخفاض دور مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بالتحكم بكمية النقود المتداولة والمعروض النقدي كونه يمد بشكل غير فعال النظام المصرفي بالكميات النقدية الضرورية لمقابلة الاحتياطات القانونية، وبالتالي تتمثل السياسة النقدية للمجلس المذكور في تحديد أسعار الفائدة، ومن ثم إن زيادة المعروض النقدي الالكتروني لن يؤدي إلى أي تأثير على السياسة النقدية.

ثالثآ : انتشار النقود الالكترونية قد يلغي دور المصارف المركزية في ادارة السياسة النقدية:

من أنصار هذا الموقف الاقتصاديان **J.JORDAN E.STEVENS** حيث يرى الكاتبان أن التطور الماضي في أشكال النقود أدى إلى خفض الطلب على نقود المصرف المركزي و من المحتمل أن يؤدي التطور في انتشار النقود الالكترونية إلى المزيد من تقليل الطلب على تلك النقود القانونية، وبناء على ذلك يخلص الكاتبان أن انتشار النقود الالكترونية سيؤدي إلى تقليل وربما اختفاء دور المصارف المركزية في إصدار النقود لكن لن يؤدي إلى إلغاء دورها في ادارة السياسة النقدية وتسوية الالتزامات الناشئة عن التعاملات الدفع النقدي الالكتروني.

الآثار المحتملة للنقد الالكتروني على السياسة النقدية ومدى استجابة المصارف المركزية لها:

إن التوسع في استخدام النقود الالكترونية لتلبية احتياجات التجارة الالكترونية سيصبح امرآ حتمي ، ومن المتوقع أن يؤثر ذلك على أداء المصارف المركزية لوظائفها الجوهرية والتي من أهمها(إصدار اوراق البنكنوت والرقابة على وسائل الدفع الجارية، المعروض النقدي و السياسة النقدية)

أولا : إصدار اوراق البنكنوت والرقابة على وسائل الدفع الجارية:

تمثل اوراق البنكنوت التي يصدرها المصرف المركزي في دول عديدة نسبة كبيرة من كمية وسائل الدفع الجارية تشمل النقد المتداول خارج النظام المصرفي مضافاً إليه الودائع الجارية بالعملة المحلية و والتي يطلق عليها الكتلة النقدية بالمعنى الضيق إن زيادة الطلب على النقد الالكتروني من الممكن أن يؤثر على اجمالي المعروض النقدي بما يشبه مخاطر خلق الائتمان، وهنا يمكن أن نميز بين مسارين رئيسيين [4].

المسار الأول :يتعلق بالمدفوعات الكبيرة بين المصارف وما لها من تبعات على استقرار النظام المصرفي والطلب على الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى المصارف المركزية.

المسار الثاني :يتعلق بالنقود الالكترونية وكيف لهذه الظاهرة الجديدة أن تشكل تهديداً على آلية تنفيذ السياسة النقدية، وكيفية استجابة المصارف المركزية لها.

حيث تتلخص الآثار الأولية والمباشرة للنقود الالكترونية في تقليل الطلب على النقد المصدر(الكاش)، وهذا يؤثر على ميزانية المصرف المركزي نظرآ لأن النقد المصدر يشكل مكونا رئيسياً من مكونات جانب المطاليب في ميزانية المصارف المركزية، مثلاً شكل النقد المصدر حوالي 61.3% من القاعدة النقدية الإحتياطية من جانب المطاليب في ميزانية مصرف سوريا المركزي لعام 2000 وبناء عليه الإعتماد الكبير على النقود الإلكترونية في المستقبل سيعمل على تخفيض ميزانية المصرف المركزي بشكل ملحوظ وهذا من شأنه التأثير على قدرة المصارف المركزية في مستويات أسعار الفائدة قصيرة الأجل من خلال تدخلاتها في السوق النقدية.

و لدراسة تأثير النقود الالكترونية على كمية وسائل الدفع الجارية يجب أن نميز بين حالتين:

أ – حالة عدم التقيد بنسبة الاحتياطي القانوني:

تتضمن عملية التحول من النقود القانونية إلى النقود الالكترونية انخفاض كمية النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي بنفس مقدار عملية التحويل، وبنفس الوقت سيزداد ما لدى الجهاز المصرفي من نقود قانونية التي تعمل كتغطية للنقود الالكترونية بنفس المقدار، على سبيل المثال نفرض أن مصدري النقود

[4] - أحمد سفر،أنظمة الدفع الالكتروني،منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،الطبعة الأولى، 1002 م،ص32 .

الالكترونية يملكون احتياطات نقدية تقليدية نقود قانونية لتغطيتها فإنه من المتوقع عدم تغير حجم المعروض النقدي [5].

ب – حالة الالتزام باحتياطي قانوني:

إن استخدام النقود الالكترونية سيؤثر مباشرة على كمية المعروض النقدي M1 بطريقتين :

- طريقة مباشرة من خلال التخفيض المباشر للنقد المتداول خارج الجهاز المصرفي.
- طريقة غير مباشرة من خلال التغير في مركز احتياطات البنك الذي يتلقى وحدة

واحدة من النقود الالكترونية ولتوضيح ذلك، نفترض أن شخص قام بإيداع مبلغ 100دولار في حسابه المصرفي في مصرف ما، فإن ذلك يؤثر على رصيده من النقود الالكترونية في بطاقة الائتمان وفي نفس الوقت يؤثر على ميزانية البنك كما يلي:

1/ تزايد النقود في خزينة المصرف بمقدار مائة دولار وكذلك تزداد خصوم المصرف بنفس المبلغ وهو ما يعادل الزيادة في كمية النقود الالكترونية.

2/ الزيادة في اجمالي النقود بمقدار مائة دولار سيؤدي إلى زيادة احتياطي المصرف لأن الزيادة في كمية النقود الالكترونية لا يتطلب حجز جزء منها كاحتياطي و اذا وجد التزام قانوني بحجز نسبة 10% سوف يزيد الاحتياطي بمقدار 10دولار وفي كلتا الحالتين يتكون لدى المصرف فائضاً في الاحتياطي القانوني وهذا يؤدي إلى توسع غير مرغوب لكمية وسائل الدفع الجارية .

ثانياً : أثر النقود الالكترونية على المعروض النقدي و السياسة النقدية:

إن تأثير النقود الالكترونية على السياسة النقدية سيتوقف بشكل كبير على سرعة انتشارها وعلى المدى الذي ستحل فيه محل النقود السائلة:

إذا كان انتشار النقود الالكترونية معتدلاً فإن الانخفاض في المداخيل العائدة لحق البنوك المركزية في احتكار عمليات الإصدار النقدي ومن ثم تقليص ميزانيتها سيكون محدوداً ، وهنا يكون الاجراء الوحيد الذي قد يتعين على البنك المركزي اتخاذه هو العمل على تضمين الكميات النقدية وإصدارات النقود الالكترونية بواسطة المؤسسات المحلية و الأجنبية، مع الأخذ في الاعتبار احتمال أن يؤدي انتشار النقود الالكترونية إلى حدوث تغير في سرعة دوران النقود وما يترتب على ذلك من صعوبة في استخدام الكميات النقدية كهدف أو مؤشر للسياسة النقدية [6] .

إذا كان انتشار النقود الالكترونية واسعاً فإنه يتعين على البنك المركزي النظر في اتخاذ الخطوات الضرورية لتعويض الانخفاض في ميزانيته الناجم عن ذلك و سيتوقف ذلك الاجراء على المدى الذي

[5] - Berentsen, Aleksander " **digital Money, Liquidity, and Monetary Policy" 1997**, First Money, 25 Nov. 2002.

[6]- European central Bank, **Report on electronic money**,2002,p(23-24).

أصبح فيه هذا الانخفاض عائقاً للتطبيق الفعلي للسياسة النقدية، وهنا سيكون أمام المصرف المركزي بدائل عديدة منها على سبيل المثال[7].

1/ احتكار اصدار النقد الالكتروني، وهو ما قد يقلل المنافسة ويحبط الرغبة في التجديد في هذا الميدان، على سبيل المثال يوصي محافظ البنك المركزي الألماني بهذا الاجراء لمواجهة ما قد يقود إليه الاستخدام المتزايد لنظام النقد الالكتروني من إضعاف مفعول أدوات الرقابة النقدية التقليدية التي تؤثر على الاقتصاد الألماني، وإن كان المسؤول الألماني يشكك في امكانية تقبل الجمهور للنقود الالكترونية كبديل للنقود المادية التقليدية.

2/ زيادة قيمة الاحتياطي القانوني المطلوب لتغطية النقود الالكترونية وغيرها من الخصوم، و نظرآ لأنه أصبح ينظر لمتطلبات الاحتياطي التي لا تدفع عنه فائدة كنوع من الضريبة التي تشوه المنافسة فإن العديد من الدول قد أخذت مؤخراً في تخفيض تلك المتطلبات.

3/ إصدار التزامات جديدة في صورة أوراق مالية أو تجارية أو دفع فوائد على الاحتياطيات المودعة لدى البنك المركزي من أجل تحفيز البنوك التجارية والجهات الحكومية على زيادة ودائعها لديه.

4/ التوسع في اجراء التعاملات خارج الميزانية مع استخدام البنوك التجارية كعملاء و ممثلين له في هذا الخصوص باعتباره مصرف المصارف، والمقرض الأخير للنظام الائتماني.

ثالثآ :الضوابط المقترحة من قبل المصارف المركزية لتنظيم عملية إصدار النقد الالكتروني:

في ظل الاتجاه المتذايد لاستخدام أنظمة التعامل النقدي الالكتروني، يتعين على المصارف المركزية من واقع اختصاصها ووصلاحياتها القانونية باعتبارها مصرف المصارف واحتكارها لعملية الاصدار النقدي القانوني، بالإضافة إلى مسؤليتها الكاملة في الرقابة على الائتمان وضبط المعروض النقدي، اتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير الاحترازية تشكل فيما بينها خطة رقابية يكون هدفها الأساسي تفعيل الآثار الايجابية لتلك النظم النقدية و العمل على تلافي المخاطر الناجمة عنها بما يحقق فعالية السياسة النقدية المتبعة، ومن أبرز تلك الاجراءات .

أ/الضوابط الشكلية للتنظيم القانوني للنقود الالكترونية:

يجب على أي تشريع قانوني نتيجة الترتيبات التعاقدية التي تنشأ بين الجهات المتعاملة بالنقود الالكترونية، أن يوضح بدقة التزامات وحقوق كل جهة في مواجهة الجهات الأخرى، وأن يدرك كل طرف من هذه الاطراف مركزه القانوني من خلال مصطلحات قانونية واضحة.

وبما أن التعامل بالنقود الالكترونية قد يكون عابر للحدود فإن أي تشريع قانوني يجب أن ينطوي على نصوص صريحة وواضحة لحل المنازعات الدولية المترتبة على ذلك .[8]

[7]- The European parliament and the council of the European union,**(Electronic money Directive)** 2011,p(2).

ب . الضوابط الموضوعية للتنظيم القانوني للنقود الالكترونية:

هي مجموعة الضوابط التي تهدف إلى حماية الاطراف المتعاملة بالنقود الالكترونية وتحول دون استغلال مصدري هذه النقود لبقية الاطراف ومن أهم هذه الضوابط:

1/ خضوع المؤسسات المصدرة للنقود الالكترونية للاشراف والرقابة الدقيقة :لا بد من خضوع تلك الهيئات اشرف و رقابة دقيقة وصارمة من قبل جهات حكومية متخصصة لدرء المخاطر التي يمكن أن تنتج عن عملية الإصدار، وبصفة خاصة التأكد أن رأس مال المؤسسة المصدرة لا يقل عن مستوى معين وأن تقدم هذه المؤسسة الضمانات المالية الكافية لتغطية المخاطر المتوقع حدوثها[9] .

2/ ضرورة توافر ضوابط أمنية :على الجهات المصدرة للنقود الالكترونية أن تكون قادرة على مراقبة مستوى وحجم مديونية المؤسسة من النقود الالكترونية مقابل حجم ما تم إصداره من نقود، كما يجب وضع الترتيبات اللازمة لتقليل مخاطر التزييف والاحتيال في مجال النقود الالكترونية.

3/ التزام الجهة المصدرة للنقود الالكترونية بتقديم تقارير إحصائية نقدية بصفة دورية .

4/ الزام المؤسسات المصدرة للنقود الالكترونية بقبول تحويلها إلى نقود عادية :في حال عدم وجود أي علاقة بين النقود الالكترونية والنقود القانونية من شأن ذلك أن يغري المؤسسات المصدرة الافراط في عملية الإصدار وفي النهاية خلق ضغوط تضخمية على الاقتصاد.

5/ الزام مصدر النقود الالكترونية بالاحتفاظ باحتياطي لدى البنك المركزي :وذلك تحسباً لأي زيادة كبيرة في خلق النقود الالكترونية مما يؤثر بالنهاية على السياسة النقدية، ومن شأن هذا الالتزام المحافظة على استقرار الأسعار.

خلاصة القول بأن هذه الضوابط المقترحة من قبل المصارف المركزية يمكن أن تسهم الى حد ما في تنظيم عملية التداول النقدي الالكتروني وما يترتب عليها من مشكلات قانونية واقتصادية تؤثر على دور السياسة النقدية كجزء رئيس من السياسة الاقتصادية الكلية .

المحور الثالث

النتائج

توصلت الدراسة إلى الكثير من النتائج ومن اهمها

1/ الكتلة النقدية في أي مجتمع هي نتاج تطوره الاقتصادي والنقدي.

2 / استطاع العنصر التكنولوجي بفعل العولمة ومنجزات الثورة المعلوماتية إحداث تغيرات جذرية في الاقتصاد العالمي بمختلف قطاعاته ونشاطاته .

---

[8]- LE RIDER, G. (2001),**La naissance de la monnaie. Pratiques monétaires de l'Orient ancien**. Paris: Presses Universitaires de France.

[9]- White, L.H.(1996)" **The Technology Revolution and Monetary Evolution" in. the future of money in the Information Age**, Cato Institute's 14th annual monetary conference, May 23, Washington, D.C., p.16.

3/ هناك تفاوت في المستوى التكنولوجي والتقني السائد بين الدول المتقدمة من جهة والدول النامية من جهة أخرى، فرض التفاوت في مستويات الدفع الالكتروني في هذه الدول، وبينها وبين الدول النامية .
4/ اتسمت استراتيجية التحول للدفع الالكتروني المتبعة في الدول المتقدمة بدرجة عالية من المرونة، وذلك للتكيف مع المفرزات التكنولوجية المتغيرة باستمرار والتي كان أخرها استخدام تقنية الهاتف المحمول ضمن منظومة الدفع الالكتروني اللاسلكية، نظراً لانخفاض كلفتها بالمقارنة مع وسائل الدفع الأخرى.
5/ التحول لأنظمة الدفع النقدي الالكتروني أثر على فعالية السياسة النقدية وأدواتها التقليدية بشقيها الكمي والنوعي .

التوصيات

خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من اهمها

1/ تحليل الكتلة النقدية ودراستها باستخدام مقاييس تتناسب مع الأوضاع النقدية السائدة في كل دولة .
2/ لابد من توفر مجموعة من الشروط والمقومات الأساسية (التقنية، التشريعية، الاجتماعية الثقافية) تشكل فيما بينها حلقة متكاملة للانتقال بمنظومة العمل المصرفي من شكلها التقليدي إلى شكلها الالكتروني بما يتناسب واحتياجات التجارة الالكترونية.
3/ لابد من دراسة جميع وسائل الدفع الالكتروني الموجودة و المستحدثة وفرض رقابة عليها، باعتبار أن كل وسيلة دفع الكتروني تتضمن تحريك مبالغ نقدية مخزنة الكترونياً ، هذه المبالغ تؤثر بدورها على مجاميع الكتلة النقدية ودورالمصارف المركزية في الرقابة عليها.
4/ يجب أن لا يشكل التأخر في تبني التكنولوجيا المصرفية عائقاً رئيساً أمام الانتقال لنظام الدفع النقدي الالكتروني .
5/ على الدول العربية الاستفادة القصوى من امكاناتها التقنية والتكنولوجية المتوفرة وبشكل خاص(الإنترنت)، وتسخيرها لانجاز عمليات الكترونية حقيقية تكون ركيزة أساسية لنظام دفع الكتروني .

قائمة المراجع والمصادر

1/ محمد عبد العزيز عجمية، بحي تادرس قرصية، النقود والمصارف والتجارة الخارجية،مطبعة الاسكندرية،100 ص 233 .

2/ زكي شافع،محمد، مقدمة في النقود و المصارف،دار النهضة العربية،القاهرة، 101 ،ص20.

3/ جمال مجاهد،شيماء، التأثير المتبادل بين الأعمال المصرفية الالكترونية والسياسة النقدية والتجاري الالكترونية، كلية الحقوق،جامعة المنصورة، 1007 ،ص21 .

4/ أحمد سفر، أنظمة الدفع الالكتروني،منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،الطبعة الأولى، 1002 م،ص 32.

5 / Berentsen, Aleksander " digital Money, Liquidity, and Monetary Policy" 1997, First Money, 25 Nov. 2002.

6/ European central Bank, Report on electronic money,2002,p(23-24).

7/ The European parliament and the council of the European union,(Electronic money Directive) 2011,p(2).

8/ LE RIDER, G. (2001),La naissance de la monnaie. Pratiques monétaires de l'Orient ancien. Paris: Presses Universitaires de France.

9/ White, L.H.(1996)" The Technology Revolution and Monetary Evolution" in. the future of money in the Information Age, Cato Institute's 14th annual monetary conference, May 23, Washington, D.C., p.16.